



تقييم حالة

الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي؟

ماهر قنديل | يونيو 2016

الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي؟

سلسلة: تقييم حالة

ماهر قنديل | يونيو 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

www.dohainstitute.org

2	مقدمة
3	تراجع دور المؤسسة العسكرية
6	تعديل الدستور: جسر العبور إلى الدولة المدنية؟
11	صدام القوى السياسية
12	1. جبهة الموالاة
14	2. جبهة المعارضة
18	خاتمة

مقدمة

تشهد الجزائر حراكًا سياسيًا مهمًا؛ تؤدي فيه السلطة، والأحزاب، والمجتمع المدني، والإعلام دورًا مؤثرًا، وقد يقود في نهاية المطاف إلى العبور من السيطرة العسكرية إلى سيادة المجتمع المدني، إذ تسعى المؤسسات التمثيلية والحزبية إلى تنفيذ - ما يمكن عدّه - انقلابًا ناعمًا على المؤسسة العسكرية. وتمثلت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه بتحييد المؤسسة الأمنية العسكرية (ذراع المؤسسة العسكرية القوية) من المشهد السياسي الذي احتكرته بدرجات متفاوتة، منذ استقلال البلاد سنة 1962.

وتمثل الحدث المهم الآخر، بالقرار الذي تقدّم به رئيس الجمهورية لتعديل الدستور، والذي وافق عليه ثلثًا أعضاء البرلمان بغرفتيه مع بداية السنة الحالية (2016). وتميّز هذا التعديل الدستوري، بإعطاء سلطة أكبر للسلطات الثلاث والمؤسستين الحزبية والمدنية، ويعدّ هذا التعديل أهمّ تعديل منذ تعديل الدستور سنة 1989 الذي أقرّ التعددية الحزبية والانفتاح الإعلامي.

وقد جعلت هذه التحولات الأخيرة، المتمثلة بتحييد العسكر وتعديل الدستور، الساحة الحزبية والمدنية تنتعش من جديد. وبدأت المؤسسات (الحزبية والمدنية) محاولة إعادة ترتيب الأوراق لمواكبة التغيرات. ونتج من ذلك تبلور جبهتين براغماتيتين بارزتين من خلال إطلاق مبادرتين؛ إحداهما مبادرة "هيئة التشاور والمتابعة"، وهي تجمع معظم أطراف المعارضة للسلطة المكونة من أحزاب، وجمعيات، وشخصيات مستقلة، في كتل واحد مواز للسلطة، وشعارها المنشود هو الانتقال السلمي الديمقراطي، ووضع أسس جمهورية ثانية، والمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة في حال استمر مرض الرئيس. أمّا المبادرة الأخرى، فهي مبادرة "الجدار الوطني" التي أقامتها الأحزاب السياسية، وجمعيات المجتمع المدني، والنقابات، لللممة أطراف الموالاة والأغلبية التمثيلية في كتل آخر، مبادئه الأساسية صدّ أيّ محاولات للمساس بأمن الجزائر، ومساندة الرئيس حتى إتمامه فترته الرئاسية سنة 2019. وفي الوقت نفسه، ينبغي عدم إغفال وجود اتجاهات وتيارات سياسية أخرى خارج هاتين الجبهتين في الساحة الجزائرية. وتضمّ هذه الاتجاهات بعض الأحزاب التي كان لها نفوذ قوي وبعض الشخصيات المهمة.

تراجع دور المؤسسة العسكرية

بسبب مساهمتها الكبيرة في حرب الاستقلال، أدت المؤسسة العسكرية دورًا مركزيًا في إنشاء الدولة الجزائرية الحديثة. وقد ظلت تركيبة السلطة والقوى المسيطرة عليها غامضةً ومبهمةً، منذ استقلال البلاد، من خلال صراع معقد بين ثلاث مؤسسات قويّة، هي: رئاسة الجمهورية، وهيئة الأركان في الجيش، والاستخبارات. وظلت هيئة الأركان مسيطرةً على الحكم، بقيادة هواري بومدين، مباشرةً بعد الاستقلال؛ وذلك من خلال تحالفها مع الوجه السياسي البارز أحمد بن بّلا¹. وفي سنة 1965، أطاح وزير الدفاع هواري بومدين رئيس الجمهورية أحمد بن بّلا من سدة الحكم²، ليتسلم منصب الرئاسة وتبدأ مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر. واتصف حكم الرئيس هواري بومدين، الممتد ما بين 1965 و 1978 "بالارتباط الكلي بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، ضمن تبعية مطلقة لبومدين"³.

وأدى الجيش، خلال عهد الرئيس هواري بومدين، دورًا مهمًا في البناء الاقتصادي، وفي تحسين الأوضاع الاجتماعية، من خلال مشاركته في تشييد المشاريع الاقتصادية والزراعية، وإنشاء الطرقات. وكل ذلك عزز دوره في الحياة السياسية.

وعرفت السلطة سيطرةً كليةً للمؤسسة العسكرية بفرعيها: هيئة الأركان والاستخبارات، بعد وفاة هواري بومدين سنة 1978 حتى وصول عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم عام 1999، وهي فترة امتدت إلى أكثر من عشرين عامًا تولى رئاسة الجزائر خلالها كل من الشاذلي بن جديد (1979 - 1992)، ومحمد بوضياف (ما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 1992)، وعلي كافي الذي عُيّن رئيسًا لمجلس الدولة (1992 - 1994)، واليامين زروال (1994 - 1999). وانقسمت هذه الفترة إلى ثلاث مراحل، هي: سيطرة المؤسسة العسكرية من خلال هيئة الأركان وبعض الضباط الساميين في الجيش على مقاليد الحكم؛ وذلك بتعيينها الرئيس والتحكم في قراراته، خلال مرحلة أولى امتدت إلى عشر سنوات (1978 - 1988).

¹ عبد الرزاق مقري، "التحول الديمقراطي في الجزائر: رؤية ميدانية"، ص 4، شوهد في: 2016/5/30، في: <http://cutt.us/aP2B>

² المرجع نفسه.

³ المرجع نفسه، ص 5.

الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي؟

ثمّ جاءت، في مرحلة ثانية، فترة التحالف بين هيئة الأركان وجهاز الاستخبارات، في أشدّ أوقات العشرية الدموية (1988 – 1994)، إلا أن الكفة مالت بعد ذلك قليلاً إلى جهاز الاستخبارات (1994 – 1999). وقد عرقلت هذه الممارسات من جهة المؤسسة العسكرية، على نحوٍ كبير، عملية التحول الديمقراطي على الرغم من إقرار التعددية الحزبية من خلال التعديل الدستوري سنة 1989.

وعند اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية سنة 1999، حصلت مشاورات مكثّفة بين أقوى مؤسستين في البلاد في ذلك الوقت: مؤسسة الاستخبارات بقيادة محمد مدين (المعروف بالجنرال توفيق)، وقيادة الأركان بزعامة محمد العماري؛ لاختيار رئيس جديد للجمهورية يكون توافقياً ومدنيّاً، ذا قدرة على تحقيق الوئام المدني ووضع حدّ لمرحلة العشرية الدموية التي عرفتها الجزائر، ما أسفر عن التوافق في شخص عبد العزيز بوتفليقة الذي كان قد سبق له أن شغل منصب وزير خارجية خلال عهد الرئيس هواري بومدين، ومن ثمّ فإنّ أمر ترشّحه للانتخابات الرئاسية يأتي كخطوة إدارية وشكليّة فقط، وهو ما جعل منافسيه يتهمون الحكومة بالتزوير وينسحبون من المشاركة في اللحظات الأخيرة.

ظلت المؤسسة العسكرية بفرعها: قيادة الأركان والاستخبارات، هي المسيطرة الفعلية على السلطة خلال الفترة الأولى من حكم بوتفليقة (1999 – 2004). ولم يكن هذا التغلغل للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ليرضي بوتفليقة، وهو نفسه لم يُخف ذلك؛ إذ صرّح علناً بأنه لا يريد أن يكون ثلاثة أرباع رئيس في عقب توليه سدّة الحكم عام 1999⁴.

ومع بداية التحضير للانتخابات الرئاسية عام 2004، بدأت التوترات بين مؤسسة الرئاسة وقيادة الأركان التي كان يقودها الفريق محمد العماري تطفو على السطح؛ بسبب الدعم المُطلق الذي أظهره الفريق العماري للمترشح علي بن فليس في الانتخابات الرئاسية على حساب بوتفليقة⁵، على الرغم من إعلانه الحياد خلال إحدى المقابلات الصحافية⁶. ورداً على ذلك، قام بوتفليقة بالتحالف مع المؤسسة الأمنية بقيادة محمد مدين، الأمر الذي ساعده

⁴ "الجزائر.. خريف الجنرال وربع بوتفليقة"، الجزيرة. نت، 14/9/2015، شوهد في: 30/5/2016، في: <http://cutt.us/HOo4>

⁵ بوعلام غمراسة، "الجزائر: الجنرال العماري يقدم استقالته وينتهي حالة تعايش أصبحت مستحيلة مع بوتفليقة بعد انتخابات الرئاسة"، الشرق الأوسط، 4/8/2004، شوهد في: 30/5/2016، في: <http://bit.ly/24gca6i>

⁶ توفيق المدني، "معركة السيطرة على جبهة التحرير الوطنية"، المستقبل، 20/1/2004، شوهد في: 30/5/2016، في:

<http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=47778>

في الحصول على فترة رئاسية ثانية، وأدى إلى خلق توازنات جديدة للقوى بين أجنحة السلطة، على الرغم من أن الكفة في هذه المرحلة كانت تبدو أكثر ترجيحاً لمؤسسة الاستخبارات والجنرال توفيق. وكان من أهم نتائج فوز بوتفليقة، في الانتخابات الرئاسية، استقالة رئيس هيئة الأركان القومي الفريق محمد العماري⁷، موقعاً بذلك، نهاية عهد النفوذ لمؤسسة قيادة الأركان، وقد عين بدلاً منه اللواء أحمد قايد صالح⁸، وهو أحد المقربين من بوتفليقة. لم يدم "شهر العسل" بين الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ومؤسسة الاستخبارات طويلاً، وبدأت ملامح التملل والصراع بين الطرفين تظهر خلال الفترة الرئاسية الثالثة (2009 – 2014)، خصوصاً عندما قرّر بوتفليقة إعادة فتح ملف اغتيال الرئيس محمد بوضياف⁹، ما قابله اتخاذ مؤسسة الاستخبارات إجراءات قوية ضدّ من اتُّهموا بالفساد في شركة سوناطراك، عصب الاقتصاد الجزائري، ومديرها شكيب خليل، المُقرب من بوتفليقة¹⁰. ونتيجةً لذلك، رفضت مؤسسة الاستخبارات دعم بوتفليقة للترشح لفترة رئاسية رابعة، إلا أنّ ذلك لم يمنعه من الترشح؛ لأن هيئة الأركان بقيادة قايد صالح¹¹ - هذه المرة - وقفت إلى جانبه، ودعمته بكلّ قوّة ومكثته من الترشح ضدّ رغبات مؤسسة الاستخبارات.

وأظهرت التصريحات النارية التي أطلقها عمار سعداني الأمين العامّ لحزب "جبهة التحرير الوطني" (الحزب الذي ينتمي إليه الرئيس بوتفليقة) ضدّ طريقة عمل الاستخبارات بقيادة الجنرال توفيق مدى الخلاف بين أجنحة السلطة؛ إذ طالب سعداني باستقالة الجنرال، واتهمه بالتقصير في أداء أدوار المؤسسة الأمنية المحددة لها في الدستور، مُبرراً ذلك بفشله في حماية الرئيس المغتال بوضياف، ورهبان تبيحيرين الفرنسيين، والمنشآت النفطية بالصحراء، والتركيز على التدخل في الحياة السياسية من خلال الوقوف وراء الانقسامات التي عرفتها الأحزاب¹².

⁷ غمراة.

⁸ المرجع نفسه.

⁹ كمال القصير، "الحسم مع الاستخبارات يعيد رسم خارطة صناعة القرار بالجزائر"، مركز الجزيرة للدراسات، ص 4، 2015/9/18، شوهد في: 2016/5/30، في: <http://bit.ly/1TH63TI>

¹⁰ المرجع نفسه.

¹¹ المرجع نفسه، ص 5.

¹² "سعداني: استقل يا جنرال توفيق"، الشروق أون لاين، 2014/2/3، شوهد في: 2016/5/30، في:

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/193928.html>

الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي؟

وجاء فوز بوتفليقة بفترة رئاسية رابعة، في 17 نيسان/ أبريل 2014، تأكيداً لحسم صراعه مع مؤسسة الاستخبارات، وإثباتاً لأنه أصبح الرجل الأقوى في الجزائر. وقد تمّ تحييد مؤسسة الاستخبارات رسمياً من التأثير السياسي، عندما أنهى بوتفليقة مهمّات قائد جهاز الاستخبارات الفريق محمد مدين في تاريخ 13 أيلول/ سبتمبر 2015¹³، وبموجب أحكام المادة 77 (الفقرة الأولى، والفقرة الثامنة)¹⁴ والمادة 78 (الفقرة الثانية) من الدستور¹⁵.

اتصف الصراع بين أجنحة السلطة خلال فترة حكم بوتفليقة بصراعٍ حادٍّ بينه وبين المؤسسة العسكرية بفرعها، وقد استطاع بوتفليقة تحييد هذه المؤسسة نهائياً من التدخلات في الحياة السياسية، وشلّ تأثيرها في السلطة، وأنشأ جهازاً جديداً، تحت السلطة المباشرة لرئيس الجمهورية، يقوم بدوره الأصلي والعصري، وهو دورٌ متمثّل بالمشاركة في بناء إستراتيجية الأمن القومي والاهتمام بالجانب الأمني والعسكري الدفاعي؛ لحماية الوطن والمواطن من أيّ تهديدات داخلية أو خارجية، بقيادة اللواء عثمان طرطاق¹⁶، وهو عسكري سابق، بثوب مدني بالنظر إلى أنه كان يشغل منصباً مدنياً لدى رئاسة الجمهورية عند تعيينه. ولا شكّ في أنّ الإجراء المتمثّل بتحييد المؤسسة العسكرية من التأثير في الساحة السياسية يُعدّ أحد أهمّ الوسائل التي تساهم في الانتقال السياسي السلس والرزين لتحقيق الديمقراطية الفعلية.

تعديل الدستور: جسر العبور إلى الدولة المدنية؟

أتى التعديل الدستوري بعد أيام من حلّ الرئيس بوتفليقة جهاز الاستخبارات. فقد تمّت الموافقة يوم 7 شباط/ فبراير 2016¹⁷، من خلال استفتاء الأغلبية البرلمانية، على مشروع تعديل الدستور في الجزائر. وكان بوتفليقة قد بدأ

¹³ "بوتفليقة ينهي مهام قائد المخابرات الفريق 'توفيق'"، الشروق أون لاين، 2015/9/13، شوهد في: 2016/5/30، في:

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254939.html>

¹⁴ "دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية"، ص 10، شوهد في: 2016/5/30، في:

<http://www.wipo.int/edocs/lexdocs/laws/ar/dz/dz018ar.pdf>

¹⁵ المرجع نفسه، ص 11.

¹⁶ مروان مسلم، "من هو الجنرال طرطاق المدير الجديد للمخابرات الجزائرية؟"، عربي 21، 2015/9/14، شوهد في: 2016/5/30، في:

<http://cutt.us/4ogMo>

¹⁷ "الجزائر تقرّ تعديلات دستورية تحدد فترتين للرئاسة"، الجزيرة. نت، 2016/2/7، شوهد في: 2016/5/30، في: <http://cutt.us/nUbj6>

بالحديث عن تعديل الدستور في 15 نيسان/ أبريل 2011¹⁸، تزامناً مع انطلاق الثورات العربية، ووعده بتعديلات دستورية مهمة لتعزيز الديمقراطية، وانطلقت جولة التشاورات بشأن التعديل بعد الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في 17 نيسان/ أبريل 2014. وبهذا التعديل الدستوري، أكمل بوتفليقة مسارات الإصلاحات السياسية التي كان قد بدأها برفع حالة الطوارئ، وإصدار عدّة قوانين رئيسة؛ لتعزيز دولة القانون والممارسة الديمقراطية. وقد تميّز الدستور الجديد، أو دستور الانتقال إلى الدولة المدنية، على حدّ تعبير الأوساط السياسية والإعلامية، بإدخال مواد جديدة عددها أربع موادّ، وتعديل مواد أخرى عددها 67 مادةً، وإضافة 23 مادةً بصيغة "مكرّر"¹⁹. وكان المثير للجدل في هذا التعديل متمثلاً بعدم احترام المادة 174²⁰ من الدستور، وهي مادة تُعدّ من أهمّ الدعام التنظيمية لإجراء التعديلات الدستورية؛ ذلك أنها تنصّ على وجوب موافقة الأغلبية البرلمانية في مرحلة أولى، ثمّ الحصول على موافقة الأغلبية الشعبية في مرحلة ثانية، من خلال تنظيم استفتاء شعبي في مدّة لا تتجاوز خمسين يوماً بعد إجراء الاستفتاء البرلماني. ولتفادي الإحراج، تمّ الاستنجاذ بالمادة 176²¹ من الدستور، وهي تنصّ على إمكان إصدار رئيس الجمهورية القانون الذي يتضمنّ التعديل الدستوري مباشرةً من دون عرضّه على الاستفتاء الشعبي في حال إحرازه ثلاثة أرباع أصوات أعضاء غرفتي البرلمان على ألاّ يمسّ المبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري، وحقوق الإنسان والمواطن، والتوازنات العامة الأساسية للسلطات والمؤسسات الدستورية. وعلى الرغم من الإيجابيات النظرية التي حملها الدستور المعدّل، فإنه لم يلقَ استجابةً جماهيريةً واسعةً، ولم يحظَ بإعجاب أطياف المعارضة التي قاطعت المشاركة في جولاته التشاورية²². وبحسب المعارضة، فإنّ الإشكالية قائمة في كلّ التعديلات الدستورية منذ الاستقلال، بدايةً بدستور 1963؛ إذ كانت السلطة تتعمد تغييب الطبقة الشعبية والطبقة السياسية المدنية كلياً عن المشاركة في إنجازها، على الرغم من أنّ المُدسّتر هو الشعب كما جاء

¹⁸ "تعديل الدستور: نتويج مسار الإصلاحات السياسية"، وكالة الأنباء الجزائرية، 2016/2/5، شوهد في: 2016/5/30، في:

<http://cutt.us/5W6rG>

¹⁹ "المجلس الدستوري يحضر الفتوى الثالثة لبوتفليقة"، الخبر، 2016/1/13، شوهد في: 2016/5/30، في:

<http://cutt.us/KL8Mh>

²⁰ "دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية"، ص 23.

²¹ المرجع نفسه.

²² "الجزائر تستعد للمصادقة على الدستور الغير توافقي والمثير للجدل بصيغة جديدة عرضها بوتفليقة"، الجزائر تايمز، 2016/2/4، شوهد

في: 2016/5/30، في: <http://www.algeriatimes.net/algerianews33701.html>

الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي؟

في نصوص الدستور نفسه²³، وترى أطراف المعارضة أنه دستور غير توافقي بسبب عدم استجابته للمطالب الشعبية²⁴، وعدم قبوله من المعارضة وبعض الأطراف المدنية؛ علاوة على أن هذين الطرفين أصبحا لا يتقان بالسلطة السياسية القائمة، حتى في حال إظهارها حُسن نيتها أحياناً. ومن أهمّ التعديلات المدرجة في الدستور الجديد:

- إقرار التعددية اللغوية والثقافية من خلال تعديل المادة 3 مكرّر²⁵. فقد وُضعت اللغة الأمازيغية (تمازيغت) لغةً وطنيةً ورسميةً إلى جانب اللغة العربية، بعد أن كانت تُعدّ لغةً وطنيةً في الدساتير السابقة. وأحدث تعديل هذه المادة، جدلاً كبيراً في الأوساط الاجتماعية والسياسية والإعلامية. ويمكن تقييم هذا الجدل من وجهتي نظر مختلفتين. فمن جهة، قد يُقرّر هذا التعديل التنوع الثقافي واللغوي في الدولة والمجتمع، وهو أمرٌ يمكن أن يخلق مناخاً تعايشياً إيجابياً بين مختلف الأطراف المجتمعية. لكن من جهةٍ أخرى، قد يفتح الاختلاط الثقافي واللغوي الباب أمام انقساماتٍ وشروخٍ ثقافيةٍ ومجتمعيةٍ كبيرة، خصوصاً أنّ كثيراً من الحركات الأمازيغية تطالب بإنشاء دولة لها داخل حدود البلاد، والاستقلال التام عن الجزائر.
- من خلال تعديل الديباجة²⁶ والمادة 14²⁷، تمّ إقرار مبدأ الفصل بين السلطات، وإضافته إلى المبادئ الأخرى التي تقوم عليها الدولة؛ كالعادلة الاجتماعية، والتنظيم الديمقراطي مثلاً. ويمكن عدّ هذا التعديل أهمّ ما جاء في الدستور الجديد بأكمله؛ لأنّ هذه هي المرة الأولى في تاريخ الجزائر التي يقع فيها إقرار الفصل بين السلطات الثلاث: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، وبذلك ستوزع وظائف الدولة هيئاتٍ مستقلة عن بعضها، وهو ما سيؤدي إلى مزيد من الممارسة الديمقراطية، واحترام القوانين وتطبيقها.

²³ "مسودة الدستور .. ما هي نقاط الخلاف بين السلطة والمعارضة"، مقطع فيديو، يوتيوب، 2014/5/17، شوهد في: 2016/5/30، في:

<https://www.youtube.com/watch?v=dKzHi5mFNDA>

²⁴ "الجزائر تستعد للمصادقة على الدستور..".

²⁵ رئاسة الجمهورية الجزائرية، مشروع تمهيدي لمراجعة الدستور، ص 3، شوهد في: 2016/5/30، في: <http://bit.ly/1Z2Ky1L>

²⁶ المرجع نفسه، ص 2.

²⁷ المرجع نفسه، ص 5.

● نصّ تعديل المادة 51²⁸ على منع مزدوجي الجنسية من تقلّد مناصب سامية في الدولة، وهو ما أحدث ضجّةً كبيرةً في الأوساط السياسية والاجتماعية، خصوصاً في أوساط الجزائريين المقيمين في الخارج؛ إذ عدّوا ذلك تمييزاً ضدّ جزء من الشعب الجزائري. وهذه المادة هي المادة الوحيدة التي احتجّ على تعديلها حزب "جبهة التحرير الوطني" الموالي للسلطة²⁹؛ إذ رأى أنها ستحرّم الجزائر من خبرة أبنائها المزدوجي الجنسية وكفاءاتهم، وأشار إلى أنها تتناقض مع مبادئ الدستور نفسه الذي تنص مادته 24 مكرّر³⁰ على ضرورة حماية الجزائر لأبنائها في الخارج وحشد مساهمتهم في بناء الجزائر. وقد أحدث تعديل هذه المادة شرخاً كبيراً عند الأحزاب الموالية الأخرى؛ إذ باركها حزب "التجمع الوطني الديمقراطي"، من خلال أمينه العامّ أحمد أويحيى³¹. في حين عارضها بشدة حزب الحركة الشعبية الجزائرية³². أمّا حزب "تجمع أمل الجزائر"، فطالب بتوضيحات بشأنها³³.

أمّا عند المعارضة، فلم يلقَ تعديل هذه المادة، القدر نفسه من الاهتمام، وقد عبّرت أطراف من المعارضة عن رفضها الخوض في الجزئيات، والانحراف عن النقاش الحقيقي الذي ينبغي أن ينصبّ على الأساسيات؛ كالفصل بين السلطات، واستقلالية القضاء، وشفافية الانتخابات³⁴.

● جاء تحديد مدّة الفترة الرئاسية بفترتين (خمس سنوات لكلّ منهما) في المادة 74³⁵، بوصفه من أهمّ النقاط في التعديل الدستوري، بعد أن كانت المدّة غير محددة في الدستور السابق. وتمّ إقرار عدم إمكانية مراجعتها مستقبلاً تحت أيّ وضع من الأوضاع؛ وذلك بإضافة الفقرة الثامنة إلى المادة 8178³⁶، ما

²⁸ المرجع نفسه، ص 11.

²⁹ "بوتفليقة يوسع قائمة المناصب العليا المحظورة على مزدوجي الجنسية"، الشروق السياسي، 2016/1/12، شوهد في: 2016/5/30، في: <http://politics.echoroukonline.com/articles/200186.html>

³⁰ مشروع تمهيدي لمراجعة...، ص 6.

³¹ "الجزائر: أويحيى يعيد الجدل حول تولي مزدوجي الجنسية مسؤوليات في الدولة"، القدس العربي، 2016/1/21، شوهد في: 2016/5/30، في: <http://www.alquds.co.uk/?p=468927>

³² "بوتفليقة يوسع قائمة المناصب العليا المحظورة...".

³³ المرجع نفسه.

³⁴ المادة 51 تقسم مواقف المعارضة، "الجزائر الجديدة"، 2016/1/13، شوهد في: 2016/5/30، في: <http://bit.ly/1qWxi4m>

³⁵ مشروع تمهيدي لمراجعة...، ص 14.

³⁶ المرجع نفسه، ص 35.

- أسفر عن إدخالها كنقطة ثامنة في الثوابت الدستورية. وبذلك، ينهي المؤسس الدستوري احتكار السلطة لمدة لامتناهية. وفي المقابل، يسمح بالتنافس الديمقراطي من خلال التداول على السلطة.
- تضمّن تعديل المادة 37²¹ إلزامية تصريح أيّ مسؤول سامٍ بممتلكاته عند بداية فترته وفي نهايتها، ما سيسمح بمراقبة أكبر إزاء ممتلكات المسؤولين. وعلى الرغم من إيجابية هذا التعديل، فإنّ طريقة تنفيذه تبقى غير واضحة المعالم، وهو ما قد يفتح الأبواب للتحايل من جهة بعض المسؤولين، من خلال إمكانية تسجيل ممتلكاتهم بأسماء أخرى، ومن ثمّ يجب سدّ الثغرات والنقائص التي قد تُستغل بطريقة سلبية؛ بإعادة تفعيل دور مجلس المحاسبة الذي جرى تأسيسه بموجب دستور 1976³⁸، وتمّ إنشاؤه سنة 1980³⁹، لكنه بقي مشلولاً بسبب عدم تفعيل صلاحياته القانونية.
 - تضمّن تعديل الفقرة الرابعة من المادة 40⁷⁷ استشارة البرلمان في تعيين الوزير الأول؛ وذلك بإشراك المؤسسة البرلمانية واستشارتها من جهة رئيس الجمهورية لتعيين الوزير الأول (رئيس الحكومة)، وهذا ما سيوسّع من صلاحيات السلطة التشريعية في المشاركة السياسية واشتراكها في تعيين رئيس المؤسسة الثانية في الجهاز التنفيذي (بعد مؤسسة الرئاسة)، وهو ما سيؤدي إلى تقوية دورها واحترام إرادة الشعب.
 - جاء تعزيز دور السلطة التشريعية، كذلك، من خلال تعديل المادة 41⁸⁴ التي تميزت بإعطاء وزن أكبر للمجلس الشعبي الوطني (البرلمان) وتقوية دوره في مراقبة عمل السلطة التنفيذية؛ إذ ستصبح الحكومة في المستقبل، مُجبرّة على تقديم محصّلة عملها السنوي للبرلمان متضمناً السياسة العامة المنتهجة من جهتها.
 - لم يحظّ تعديل المادة 42³⁸ باهتمام سياسي وإعلامي، على الرغم من أهميتها الأكاديمية الكبيرة؛ وذلك من خلال تأكيد حريات البحث العلمي، وهو ما يرفع سقف حرية الابتكار الفكري والفني والعلمي.

³⁷ المرجع نفسه، ص 5.

³⁸ "مجلس المحاسبة الجزائري"، سكريبد، ص 1، شوهدي: 2016/5/30، في: <http://bit.ly/1TS07uu>

³⁹ المرجع نفسه.

⁴⁰ مشروع تمهيدي لمراجعة..، ص 15.

⁴¹ المرجع نفسه، ص 16.

⁴² المرجع نفسه، ص 8.

لئن كان التعديل الدستوري الجديد يحمل كثيرًا من الإيجابيات، في الناحية النظرية منه، وهو ما يدعم الانتقال الفعلي إلى الدولة المدنية، فإنّ الأهمّ هو في إمكان ترجمة بنوده إلى أرض الواقع وتطبيقها فعليًا. وإذا كانت النصوص ترسم معالم دولة القانون ثمّ لا يُؤخذ بها أثناء الممارسة، فإننا سنجد أنفسنا في مجتمع غير متوازن؛ نصوصه الدستورية في جهة وسلوكياته في جهة أخرى مختلفة تمامًا.

صدام القوى السياسية

جاء الانفتاح عن التعددية الحزبية والسياسية بالجزائر، منذ دستور سنة 1989، ببعض السلبيات، وقد تُرجم ذلك بوجود عدد كبير من الأحزاب السياسية. ومن الصفات المميزة لمعظم هذه الأحزاب أنها لا تملك برامج واضحة وهادفة تُعبّر عن طموحات الشعب، أو عن رؤيتها لمستقبل البلاد، وأنها تبدو مشابهةً لمؤسسات تجارية تبحث عن المداخل المالية، من خلال ظهورها الحصري عند اقتراب أيّ موعدٍ انتخابيٍ لما لهذا الأمر من امتيازات مادية. فهي لا تمارس دورها الاجتماعي النبوي، وغير قادرة على التأثير السياسي، وشعاراتها خالية من أيّ مضامين واقعية. وتتبنّى معظم هذه الأحزاب شعارات أيديولوجيةً جذابةً، متخذةً الاشتراكية أو الإسلام أو الليبيرالية أو الوطنية وسائلًا لتحقيق مآربها من خلال التأثير في القاعدة الشعبية للوصول إلى السلطة. ويبدو أنّ الالتباس الملاحظ بشأن التعددية السياسية والحزبية الفارغة المضمون له إيجابياته بالنسبة إلى السلطة الحاكمة. فالبلد الذي "ينقسم فيه الرأي بين جماعات متعددة غير ثابتة ومائعة لا ينطبق عليه المفهوم الحقيقي للتعددية الحزبية؛ لأنه يكون [...] في مرحلة لا يمكن فيها تطبيق الضوابط المميزة للتعددية الحزبية، حيث لا أحزاب حقيقية موجودة"⁴³.

هذا ما جعل بعض الأحزاب والشخصيات السياسية المستقلة من المعارضة والموالات، تحاول استغلال التحولات السياسية الحاصلة في الجزائر مؤخرًا لمواجهة الركود في الساحة السياسية؛ من خلال إطلاق مبادرتين: "هيئة

⁴³ موريس ديفرجيه، الأحزاب السياسية، علي مقلد وعبد المحسن سعد (مترجمان)، (القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة، 2011)، ص

التشاور والمتابعة" للمعارضة، و"الجدار الوطني" للموالاة. وكلّ ذلك في إطار إستراتيجية تعاقدية بينهما، مع عدم إغفال وجود اتجاهات سياسية أخرى في الساحة الجزائرية تضمّ بعض الأحزاب العنيدة والشخصيات المهمة.

1. جبهة الموالاة

يُعدّ تكتل الموالاة، محافظاً ومدافعاً عن مصالح السلطة. فهو يدعمها تحت ذريعة الاستقرار السياسي والأمني للبلاد، وهو قريب من وجهة النظر السائدة للسلطة، ويرى في التعديل الدستوري الجديد جسراً للمرور إلى الجمهورية الثانية، وقد ساند مؤسسة الرئاسة خلال صراعها مع مؤسسة الاستخبارات العسكرية، وهو يُصنّف نفسه بوصفه مجموعة إنقاذ وطني ضدّ المخاطر الداخلية والخارجية المحدقة بالجزائر؛ باتباع سياسة التخويف والترويع من عدم الاستقرار والفوضى وافتقاد الأمن، لمحاولة تبرير الركود السياسي العامّ السائد في البلاد، وقد كان ذلك ظاهراً من خلال شعار مبادرة "الجدار الوطني" التي عُقدت في 30 آذار/ مارس 2016⁴⁴ لصدّ أيّ محاولة لزعزعة استقرار الجزائر، مع تسجيل غياب حزبين أساسيين عنها في فلك الموالاة، هما: "التجمع الوطني الديمقراطي"، و"الحركة الشعبية الديمقراطية".

ويضمّ تكتل الموالاة مجموعةً من الأحزاب، إضافةً إلى النقابات وجمعيات المجتمع المدني والشخصيات، يصل عددها إلى نحو 40 حزباً، و1000 منظمة ونقابة⁴⁵ من مختلف التوجهات الفكرية (الديمقراطية، والوطنية، والليبيرالية، والإسلامية، والاشتراكية)، وفي مقدمهم حزب "جبهة التحرير الوطني" أكبر أحزاب الجزائر منذ الاستقلال، ويترأسه عمار سعداني.

كما يضمّ هذا التكتل، حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" الذي رفض المشاركة في مبادرة الجدار الوطني، والذي يتولى أمانته العامة أحمد أويحيى، مدير ديوان رئيس الجمهورية، والوزير الأول سابقاً، وهو الحزب الثاني في البلاد، بناءً على مدى نفوذه في الحكومة، وفي المجالس الشعبية والبلدية، وهو يتميز بتبنيّه خطاباً وسطياً وطنياً وديمقراطياً.

⁴⁴ "سياسة: أطراف مبادرة الجدار الوطني تحدد رسمياً تاريخ 30 مارس موعداً لاجتماعها"، مقطع فيديو، يوتيوب، 20/3/2016،

شاهد في: 2016/5/30، في: <https://www.youtube.com/watch?v=bt5ablQDxos>

⁴⁵ "مواجهة 'مفتوحة' بين المعارضة والموالاة"، الخبر، 2016/3/20، شاهد في: 2016/5/30، في: <http://bit.ly/1NYfO2J>

ويأتي في المرتبة الثالثة، من حيث الأهمية، في هذا القطب الموالي حزب "تجمع أمل الجزائر" (تاج) الذي يرأسه عمار غول، وزير السياحة الحالي، والعضو السابق المنشقّ عن حزب "حركة مجتمع السلم" (حمس)، وهو حزب لديه برنامج براغماتي.

ومن مكونات هذا التكتل الموالي أحزاب أخرى مهمّة؛ كحزب "الحركة الشعبية الجزائرية" الذي يتّزّاه وزير التجارة السابق عمارة بن يونس الذي أسّسه، وقد انشقّ عن حزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" (رفض المشاركة في مبادرة الجدار الوطني)، وحزب "العدل والبيان" الذي تتّزّاه نعيمة صالح، وحزب "التحالف الوطني الجمهوري" بقيادة بلقسام ساحلي، وحزب "حركة البناء الوطني" بقيادة مصطفى بلمهدي الذي انشقّ عن حزب "حركة مجتمع السلم"، والذي يرى أنّ حركته هي الوريث الشرعي لأفكار محفوظ نحناح.

لا تبدو العلاقة بين الأطياف السياسية داخل تكتل الموالاة على أحسن ما يُرام، خصوصاً بين أقوى حزبين داخل هذا التكتل: حزب "جبهة التحرير الوطني"، وحزب "التجمع الوطني الديمقراطي". فعلى الرغم من مساندتهما لبرنامج رئيس الجمهورية، فإنّ العلاقة بينهما تتّصف بحساسية كبيرة، وهذا ما ترجمته التصريحات المعادية بينهما، فضلاً عن اتهام كلّ طرفٍ منهما للآخر بالفساد. ويرجع هذا الأمر لعدّة أسباب أهمّها تعديل المادة 46⁷⁷ من الدستور التي تجبر رئيس الجمهورية على استشارة الأغلبية البرلمانية في تعيين الوزير الأول، وفي تشكيل الحكومة، وهو التعديل الذي فتح أبواب الصراع بينهما بالنظر إلى أنهما يحظيان بأغلبية المقاعد في المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة. فحزب "جبهة التحرير الوطني"، صاحب الأغلبية، يريد تشكيل حكومته، في حين أنّ حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" يريد اقتسام المناصب الحكومية مع حزب "جبهة التحرير الوطني". وقد بدأت التهم المتبادلة بين الطرفين، خصوصاً مع ما أطلقه أحد نواب حزب "جبهة التحرير الوطني" مؤخراً بإشارته إلى نزاهة نواب حزبه الذين تعاقبوا على الحكومة منذ بداية حكم الرئيس بوتفليقة سنة 1999، وهو ما رآه نوابٌ في حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" إشارةً واضحةً إلى وزير الصناعة المنتمي إلى حزبه عبد السلام بوشوارب، وهو الشخصية الجزائرية الوحيدة المذكورة في وثائق بنما.

⁴⁶ مشروع تمهيدي لمراجعة...، ص 15.

2. جبهة المعارضة

أما تكتل المعارضة، فله رؤية ليبرالية وإصلاحية، بوجه عام، تهدف إلى تنظيم الساحة السياسية، و"إعادة الاعتبار" إلى الأحزاب، والسير بخطى ثابتة نحو الجمهورية الثانية، من خلال تأكيد أولوية الحريات في المجتمع، والدعوة إلى وجوب إقامة انتخابات رئاسية عاجلة، وعدم الانتظار حتى موعد الانتخابات الرئاسية المقبلة عام 2019؛ وذلك، طبقاً للمادة 4788 من الدستور التي تنصّ على شغور منصب الرئاسة في حال تعرّض الرئيس لمرضٍ خطير، وذلك للحالة الحرجة التي تمرّ بها البلاد. وقد وقف تكتل المعارضة، خلال صراع دوائر الحكم بين الرئاسة والاستخبارات، موقفاً محايداً، ورأى أنّ التعديل الدستوري لم يرقّ إلى مستوى مأمول، وبدأ أكثر طمأنينةً في ما يخصّ المخاطر الأمنية التي تحيط بالبلاد، ورأى أنها لا تعدو أن تكون فقاعات تخويفية يزرعها النظام القائم لتخويف المجتمع وتعزيز قبضته على السلطة.

ويضمّ التكتل المعارض (هيئة التشاور والمتابعة) "حوالي 20 حزباً سياسياً معتمداً و 12 حزباً قيد التأسيس (يشارك أعضاؤه المؤسسون بصفة مستقلة)، إلى جانب ستة رؤساء حكومات سابقين، وعدد كبير من الإعلاميين والناشطين السياسيين والحقوقيين والنقابيين"⁴⁸. ويُعدّ التكتل المعارض لفيلاً من الأحزاب والشخصيات والجمعيات المتنوعة فكرياً، وهي تُشكّل ثلاثة أقطابٍ داخل "هيئة التشاور والمتابعة"، هي: "تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي"، و"القوى من أجل التغيير"، و"الشخصيات المستقلة" وهو قطب يضمّ ناشطين سياسيين، وحقوقيين، وإعلاميين.

سبق لأبرز التشكيلات الحزبية والشخصيات السياسية المستقلة في هذا القطب المعارض أن تحالفت مع السلطة أو عملت معها. ويتقدّم هذه التشكيلات الحزب الجديد "طلائع الحريات" الذي يتراسه علي بن فليس، رئيس الحكومة السابق والمرشح الرئاسي لمرتين، وهو عضو سابق في حزب "جبهة التحرير الوطني". ويرشّح حزب "طلائع الحريات" لأن يكون المنافس لحزب جبهة التحرير الوطني، وله برنامج اجتماعي ليبرالي، وهو يُعدّ أقوى التشكيلات ضمن "قطب القوى من أجل التغيير" في "هيئة التشاور والمتابعة". ويضمّ هذا القطب أحزاباً أخرى

⁴⁷ المرجع نفسه، ص 17.

⁴⁸ "استقطاب سياسي حاد بين الموالات والمعارضة بالجزائر"، الجزيرة. نت، 2016/3/30، شوهد في: 2016/5/30، في:

ك "اتحاد القوى الديمقراطية الاجتماعية" ويرأسه نور الدين بحبوح، وحزب "حركة الإصلاح الوطني" ويرأسه فيلالتي غويني، وحزب "الاتحاد من أجل التغيير والرقي" بقيادة زبيدة عسول... إلخ.

ثاني أقوى التشكيلات في التكتل المعارض هو حزب "حركة مجتمع السلم" الذي يتأسسه عبد الرزاق مُقري، وله برنامج إسلامي، وسطي، اجتماعي، ديمقراطي، وهو يُعدّ فرعاً من تنظيم الإخوان المسلمين الدولي، وقد شارك مع السلطة سابقاً من خلال حصوله على بعض الحقائق الوزارية بتحالفه مع حزب "جبهة التحرير الوطني" وحزب "التجمع الوطني الديمقراطي" ضمن التحالف الرئاسي الثلاثي، خلال الفترة 2004 - 2012، لمساندة برنامج رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في الفترتين الثانية والثالثة من حكمه، وهو التحالف الذي تفكك بعد انسحاب حزب حركة مجتمع السلم لعدّة أسباب أهمها عدم تبني السلطة لإصلاحات جادة. وأبرز شخصيات الحزب السابقة: محفوظ نحناح، وأبو جرة سلطاني. ويُعدّ هذا الحزب أقوى حزب ذي صبغة إسلامية في الجزائر، وثاني أقوى حزب في التأثير الاجتماعي والثقافي والنشاط الجمعي بعد حزب جبهة التحرير الوطني، علاوة على أنه أقوى تشكيلة ضمن "تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي" (أحد الأقطاب الثلاثة لتكتل "هيئة التشاور والمتابعة" المعارضة)، وهي تضمّ حزب "جيل جديد"، وحزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية"، وحزب "جبهة العدالة والتنمية"، وحزب "حركة النهضة"، وشخصيات مستقلة؛ كرئيس الحكومة السابق أحمد بن بيتور. وقد كان حزب "حركة مجتمع السلم" النواة التي انشطرت منها عدة أحزاب سياسية؛ كحزب "حركة التغيير" (حيادي)، وحزب "تجمع أمل الجزائر" (موالي)، وحزب "حركة البناء الوطني" (موالي).

ويُعدّ حزب "جيل جديد" التشكيلة الثالثة الأبرز، في التكتل المعارض. ويتأسس هذا الحزب جيلالي سفيان، عضو "حزب التجديد" سابقاً، وأحد المُقربين من وزير الاقتصاد السابق نور الدين بوكروح. ويتميز هذا الحزب بخطاب ليبرالي علماني، وبرنامج اجتماعي يهتم بشؤون الشباب، وهو يُعدّ جزءاً من "تنسيقية الحريات والانتقال الديمقراطي" داخل هيئة التشاور والمتابعة.

ويضمّ تكتل المعارضة أحزاباً أخرى مهمّة؛ كحزب "جبهة العدالة والتنمية" الذي يتأسسه عبد الله جاب الله ذو التوجه الإسلامي، وحزب "حركة النهضة" الذي يتأسسه أحمد الذويبي، وهو حزب ذو توجه إسلامي وسطي يتخذ من شعارات "الإخوان المسلمين" ما هو ملائم للواقع السياسي الجزائري، وقد أسسه في البداية عبد الله جاب الله، وحزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" برئاسة محسن بلعباس، وهو حزب ذو توجه علماني، مُدافع عن

الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي؟

الهوية الأمازيغية. كما يضمّ تكتل المعارضة، بعض التشكيلات والحركات غير المُعتمدة في الجزائر، كـ "حركة رشاد" التي أسّستها مجموعة من الناشطين المقيمين خارج الجزائر، من بينهم العربي زيتوت، ومحمد سمرروي. ويُشارك معظمُ أعضاء هذه المجموعة بصفة مستقلة في اجتماعات "هيئة التشاور والمتابعة".

لا تبدو العلاقات بين أطراف التكتل المعارض منسجمةً، وهي تتّصف بكثير من الاختلافات والخلافات في الرؤى؛ وذلك بسبب التنوع الأيديولوجي بينها. ويُعدّ موعد الانتخابات التشريعية المقبلة (عام 2017) أحد أهمّ التحديات الذي سيُظهر مدى تماسك هذا التكتل المعارض، خصوصاً أنّ كثيراً من الأطياف المكوّنة له تدعو إلى مقاطعة الانتخابات في حال عدم إنشاء لجنة مستقلة لمراقبة الانتخابات، في حين أنّ بعض أطراف هذا التكتل؛ ومنها حزب "طلّاع الحريات"، وحزب "حركة مجتمع السلم"، وحزب "حركة النهضة"، وحزب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية"، بدأت تحضّر للمشاركة في الانتخابات، على الرغم من عدم ضمان وجود لجنة مراقبة مستقلة.

ومن أهمّ ما يتّصف به خطاب القطبين الموالي والمعارض، تركيزه على الأوضاع الداخلية للجزائر، من دون الاهتمام المُعمّق بالقضايا الإقليمية والدولية؛ فمن النادر أن ينتقد أيّ قطب منهما التوجهات الخارجية للسلطة. ويمكن ملاحظة ذلك عند اتخاذ الحكومة الجزائرية مؤخراً قرارات مثيرة للجدل في ما يخصّ السياسة الخارجية؛ كعدم التصويت على تصنيف "حزب الله اللبناني" منظمةً إرهابيةً في 11 آذار/ مارس 2016، وكذلك استقبال وزير الخارجية السوري يوم 28 آذار/ مارس 2016؛ إذ كان صوت المعارضة خافتاً في الحالتين ضدّ اتجاهات السلطة، واقتصرت بعض التصريحات المناوئة لذلك على بعض الأحزاب الإسلامية فقط، ما سبّب شرخاً في تكتل المعارضة، في حين اتخذت الموالاة موقفاً مؤيداً للسلطة في الحالتين، ولكنه كان خافتاً أيضاً.

ويعمل كلّ جناح من القطبين على هندسة خطاب شعبي، وتكثيف الحضور في وسائل الإعلام الجماهيري؛ كالفصائيات التلفزيونية، والجرائد و"الإنفوميديا" و"السوشل ميديا"، لتسهيل عملية الاستقطاب السياسي بطريقة يجري فيها اتباع أسلوب الإقناع البروباغندي لجذب أكبر عدد من المؤيدين عبر التأثير في آرائهم ومعتقداتهم.

أمّا أغلب المواطنين، فليسوا مهتمين بما يحصل في الساحة السياسية، وذلك على الرغم من أنّ خطاب المعارضة يبدو أقرب إليهم، بناءً على ما يتميز به من معقولية مرحلية، ورؤية انفتاحية، وليبيرالية، وبالنظر إلى أنه يعادي أيّ قرار من قرارات السلطة التي قاطعتها شرائح واسعة من المواطنين. ويمكن في العموم اختصار المعادلة بين

الطبقة المدنية والطبقة السياسية في أنّ المواطن الجزائري لم يعد لديه اهتمام بالعمل السياسي، وأنه لا يثق بالطبقة السياسية؛ لأنها لا تشرك الطبقة المدنية ولا تفتح المجال لسماع آرائها.

ويمكن ملاحظة الصراع على الاستقطابات بين الطرفين المعارض والموالي، من خلال قيامهما بتنظيم مؤتمر مبادرة "الجدار الوطني"⁴⁹ للموالاتة، ومؤتمر مبادرة "الانتقال الديمقراطي"⁵⁰ للمعارضة في يوم واحد (30 آذار / مارس 2016)؛ وذلك في ما يشبه التحدي وصراع التجاذبات بينهما.

من جهة أخرى، تتخذ بعض الأحزاب والجمعيات، في الساحة السياسية الجزائرية، موقفاً وسطياً حيادياً بين القطبين الموالي المعارض، ونذكر في هذا السياق "جمعية العلماء المسلمين"، وحزب "حركة التغيير" بقيادة عبد المجيد مناصرة (المنشق عن حركة مجتمع السلم)، وحزب "جبهة المستقبل" الذي يترأسه عبد العزيز بلعيد الحاصل على المرتبة الثالثة في الانتخابات الرئاسية عام 2014، مباشرةً بعد الرئيس بوتفليقة وعلي بن فليس، وحزب "عهد 54" الذي يقوده علي فوزي رباعين، وحزب "الجبهة الوطنية الجزائرية" الذي يقوده موسى تواتي.

أمّا المفاجأة الكبرى، في الساحة السياسية الجزائرية، فتتمثل بتوجهات "جبهة القوى الاشتراكية" المعارضة للسلطة تقليدياً منذ استقلال الجزائر، وقد عبّرت عن رفضها الانضمام إلى التكتل المعارض من خلال أمينها العام محمد نبو؛ وذلك بسبب مغازلة السلطة لها من خلال تشريعات أيار / مايو 2012، واستمالتها بمنحها عددًا من المقاعد بعد الطعون التي قدمتها في كثير من الدوائر الانتخابية التي لا تُعدّ معقلاً لها. فقد طرحت مبادرتها للإجماع الوطني لتقريب وجهات النظر بين تكتل المعارضة وتكتل الموالاتة سعياً لتوحيد صفوف الجزائريين، ووضع مصلحة البلاد فوق كلّ اعتبار. ولكنّ مبادرتها باءت بالفشل، وقوبلت بالرفض، خصوصاً من جانب تكتل المعارضة، ويرجع هذا الانحسار لدى "جبهة القوى الاشتراكية"، بحسب بعض المحلّلين، إلى تأثرها بوفاة زعيمها التاريخي حسين آيت أحمد.

يُضاف إلى ذلك أنّ مبادرة مجموعة الـ 19 شخصية وطنية⁵¹ التي جاءت بجمعية حزب العمال بقيادة لوييزة حنون، وجمعت مجاهدين، وروائيين، ومفكرين، أغلبهم من الفكر اليساري⁵¹، والتي تمّ الإعلان عنها في 6 تشرين

⁴⁹ "بعد حشد لمؤتمرين في الجزائر.. الموالاتة تجدد ولاءها للرئيس والمعارضة تصر على انتقال سلس للحكم"، رأي اليوم، 2016/3/30، شوهد في: 2016/5/30، في: <http://www.raialyoum.com/?p=415029>

⁵⁰ المرجع نفسه.

⁵¹ إبراهيم الهواري، "كل ما يجب أن تعرفه عن الحراك السياسي في الجزائر"، ساسة بوست، 2016/4/1، شوهد في: 2016/5/30، في:

الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي؟

الثاني/ نوفمبر 2015، والتي طالبت بقاء رئيس الجمهورية لإطلاعه على الوضع الخطير الذي تمرّ به البلاد، أمرٌ لم يتحقق، وأنه لم يعد لهذه المبادرة مفعول كبير في الساحة السياسية. في جانب آخر، ترفض بعض الشخصيات المهمة في الساحة السياسية؛ كعلي بلحاج، وهو الرجل الثاني في "جبهة الإنقاذ الإسلامي"، الانخراط مجدداً في أيّ عمل أو مشروع سياسي في ظلّ وجود السلطة الحالية. ويمكن اختصار الوضعية الحالية في الساحة السياسية بالجزائر، من خلال تقسيمها إلى عدّة تيارات:

- تيار الموالاتة: يضمّ الأحزاب والجمعيات والشخصيات المنضوية إلى مبادرة الجدار الوطني، إضافةً إلى حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" بقيادة أحمد أويحيى، وحزب "الحركة الشعبية الجزائرية" بقيادة عمارة بن يونس.
- تيار المعارضة: يضمّ الأحزاب والجمعيات والشخصيات المنضوية إلى مبادرة "هيئة التشاور والمتابعة".
- التيار الحيادي: يتمثل بحزب "جبهة القوى الاشتراكية" من خلال إطلاقه المبادرة الوطنية.
- التيار الوسطي الذي يسير في فلك السلطة: يتشكّل من شخصيات مبادرة الـ 19، وحزب العمال بقيادة لويذة حنون، وحزب "جبهة المستقبل" بقيادة عبد العزيز بلعيد، وحزب "عهد 54" بقيادة علي فوزي رباعين، وحزب "الجبهة الوطنية الجزائرية" بقيادة موسى تواتي.
- التيار الوسطي الذي يسير في فلك المعارضة: يضمّ حزب "حركة التغيير" بقيادة عبد المجيد مناصرة، و"جمعية العلماء المسلمين"، و"أبو جرة سلطاني رئيس حزب "حركة مجتمع السلم" سابقاً.
- تيار يرفض العمل السياسي تماماً في ظلّ وجود السلطة الحالية، ويمكن أن نذكر في هذا السياق علي بلحاج الرجل الثاني في "جبهة الإنقاذ الإسلامية".

خاتمة

إنّ تحييد المؤسسة العسكرية من الساحة السياسية ومحاولة عصرنة قطاع الاستخبارات، والتعديل الدستوري، كلّها خطوات أساسية في مسيرة العبور إلى الدولة المدنية التي من أهمّ مبادئها الفصل بين السلطات الثلاث لخلق

توازن وتكامل بينها، وتقوية العدالة وتوسيع فضاء الحريات والعناية بحقوق الإنسان، والمواطنة حيث الحق يقابله الواجب. يُضاف إلى ذلك أنّ تلك العوامل فتحت الشهية أمام المؤسسات الحزبية والمدنية لإعادة الهيكلة والترتيب في إطار تكتلات براغماتية بأهدافٍ متوازيةٍ، ما أعطى نَفَسًا جديدًا في الساحة الحزبية والحركية المدنية اللتين تشهدان نشاطًا ملحوظًا لِلْمَلَمَةِ الأوضاع، ولمواكبة التغيرات الإقليمية والدولية الحاصلة.

ويبدو أنّ الحاصل في الساحة الحزبية والمدنية يدخل في إطار إستراتيجية شاملة للدولة العميقة في الجزائر بالبحث عن سُبُلٍ جديدةٍ لعصرنة الخطاب السياسي، وإنعاش الساحة السياسية؛ من أجل مواكبة التغيرات الإقليمية والدولية الحاصلة. ويأتي تشكيل مؤسسة حزبية ومدنية جديدة، موازية للسلطة، أطلقتها المعارضة الناعمة، من خلال مبادرة هيئة التشاور والمتابعة؛ لخلق نوعٍ من التوازن الداخلي، وفي إطار إعداد الساحة لِمَا بعد عهد بوتفليقة. فقد اتضحت، من خلال الدستور الجديد، مغادرته للسلطة رسميًا عند انتهاء فترته عام 2019، لِيترك الساحة السياسية لترتيبات جديدة.

ومن ناحية أخرى، يبدو أنّه من الصعب إجراء قراءة استنتاجية مُعمّقة للوضع في الوقت الراهن؛ ذلك أنّ الأمور تبدو مُبهمةً، وغير واضحة بطريقة تسمح ببناء تحليل واقعي وتقييم فعلي لنجاح تجربة الانتقال إلى الدولة المدنية، أو إخفاق هذه التجربة. وعلى الرغم من ذلك، تبدو عدّة سيناريوهات غير مستبعدة الحدوث في الفترة المقبلة، وهي كما يلي:

- حدوث انقلاب في موازين القوى لمصلحة المعارضة المتمثلة بهيئة التشاور والمتابعة ضدّ السلطة والموالاة خلال الانتخابات التشريعية 2017.
- حصول انقسام في كتل الموالاة، خصوصًا بين أقوى حزبين (جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي).
- تقلص نفوذ حزب جبهة التحرير الوطني مع نهاية فترة بوتفليقة.
- حدوث حركة تصحيحية داخل حزب "التجمع الوطني الديمقراطي" ضدّ رئيسها أحمد أويحيى من جهة مجموعة من الشخصيات ذات النفوذ يقودها بلقاسم ملاح.

لا شكّ في أنّ الأيام المقبلة ستكون حُبلى بالمفاجآت وكفيلةً بالإجابة عن التساؤلات العديدة المطروحة، وبإعطاء رؤية أوضح عن مدى تماسك الساحة السياسية في الجزائر، سواء كان ذلك في المدى القريب أو البعيد:

الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي؟

- في المدى القريب: تبدو الانتخابات التشريعية لسنة 2017 فرصةً لغريلة المشهد السياسي في الجزائر، خصوصاً أنها ستُحدّد مدى التماسك والتوافق عند هيئة التشاور والمتابعة لكيان المعارضة، وقد بدأت الانقسامات داخلها، من خلال عزم بعض الأطياف على مقاطعتها، ورغبة أحزاب أخرى المشاركة فيها.
- في المدى البعيد: ستمثّل الانتخابات الرئاسية سنة 2019، وهي التي ستشهد انتخاب رئيس جديد، النقطة الأساسية التي ستُحدّد الرؤية العامة في الإستراتيجية السياسية الجديدة التي تتبناها الجزائر للتحوّل الديمقراطي وبناء الدولة المدنية.